

الباب الثاني

obeikandi.com

مقدمة

يحتوي هذا الباب على ثلاثة فصول، الفصل الأول عبارة عن فصل بعنوان (المشورة والنصيحة والرأي) مقتبس بكامله من كتاب (الإدارة في التراث الإسلامي) وقد وجدنا أنه ضروري كتمهيد لهذا القسم من الكتاب، أما الفصل الثاني فيدور حول مفهوم الشورى في الإدارة الإسلامية كمقدمة مستفيضة ناقش فيها المصطلح ومعناه اللغوي ووروده في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. ثم نتطرق إلى أهل الشورى وصفاتهم، ثم نعرض على أهم الوظائف الإدارية، مثل التخطيط والتنظيم والتوظيف والقيادة والتوجيه والرقابة وعلاقة الشورى بكل ذلك. أما الفصل الأخير فيتعلق بالمدخل الإسلامي لصنع القرارات واستخدام مبدأ الشورى فيه، كما نتعرض إلى الفرق بين الشورى والديمقراطية في إطار المسؤولية، ثم الضرورة البشرية للشورى، والضرورة الشرعية لها، وأسلوب مبدأ الشورى وطريقة إجرائها، مع ذكر نماذج من الشورى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين ثم نذكر خصائص الشورى والأمور المترتبة على العمل بها، ونختم البحث باقتراح حديث لنسق صنع القرار في الإدارة الإسلامية.

obeikandi.com

الفصل الأول

المشورة والنصيحة والرأي

obeikandi.com

المدخل إلى الشورى والنصيحة والرأي: (*)

تنحو المنشآت الحديثة تجاه تشجيع عملية المشورة والنصح والإرشاد بين العاملين فيها، وخاصة على المستويات التشريعية والتنفيذية في المنشأة وذلك في خضم عملية صنع القرارات. فنرى مثلا، أن المسؤول الإداري يرجع إلى رؤوسيه ورؤسائه لاستشارتهم قبل صنع القرار وقبل التوصل إلى حلول أو بدائل محدودة. فيأتي قراره الأخير مستندا إلى آراء وحكمة واستشارة الآخرين. والإنسان بشكل عام يجب أن يستنير بآراء الآخرين، ويرضى عندما يرى اتفاقا أو تأييدا لوجهة نظره من الآخرين، وخاصة إذا كانوا رؤساءه المباشرين حيث إنه مسؤول أمامهم مسؤولية مباشرة.

إن الاستنارة بآراء الآخرين وطلب المشورة، هي من أهم ما يميز صنع القرارات في المنشآت الحديثة. فالشورى في أبسط تصور لها هي تبادل الرأي بين مجموعة من الناس في أمر من الأمور، أو هي صورة من صور النصيحة وشكل من أشكال التعاون ونموذج من نماذج الاستشارة، فهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الرأي والنصيحة. ثم إنها بعد ذلك تحتاج إلى الوصول إلى قرار ما، وتتعلق بموقف المسؤول أو ولي الأمر أو الإمام أو الحاكم في صنع هذا القرار والعمل بالمشورة، أو العدول عنها في صنع قراره النهائي. وقد قيل قديما: المشورة لقاح العقل، ورائد الصواب، وحزم التدبير، المشورة قبل المشاورة. والمشورة عين الهداية.

(*) هذا الفصل مقتبس بكامله من كتاب " الإدارة في التراث الإسلامي مع حكم وأمثال للمسؤولين ورجال الأعمال، الجزء الأول، تأليف: د. محمد بن عبد الله البرعي و د. عدنان بن حمدي عابدين. كلية الإدارة الصناعية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. الناشر: مكتبة الخدمات الحديثة جدة: ١٤٠٨هـ، ص ص ٣٧٥-٤٠٢، مع بعض التعديلات الطفيفة والتي لا بد منها في هذا السياق.

ويذكر الأستاذ عدنان النحوي في كتابه (ملاحم الشورى في الدعوة الإسلامية) (١) خمس قواعد أساسية تقوم عليها عملية الشورى وهي:

- ١ - سلامة القلب وصدق الإيمان .
- ٢ - النية والأخلاق والتجرد .
- ٣ - العلم ، العلم بمنهاج الله قرآنا وسنة ، والعلم بالواقع وميدان التطبيق .
- ٤ - الممارسة والخبرة والتجربة والمران .
- ٥ - معرفة الإنسان نفسه وحده وقدرته ، فلا يتجاوز ولا يطغى فيؤذي أو يسيء في نصحه أو مشورته ، أو رأيه أو فتواه أو قيادته أو رئاسته .

والنصيحة هي في الأساس إخلاص المشورة ، وهي جوهر الشورى مع كونها جوهر التعامل في الإسلام ، وهي سمة من سمات الإيمان في مختلف ميادين العمل ومستويات الإدارة ، وهي جوهر النية الخالصة والكلمة المؤمنة والعمل الصالح .

والرأي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنصيحة والمشورة ، هو أكثر من مجرد كلمات تقال لا يحتاج صاحبها إلى جهد أو مشقة في إلقائها ، ذلك أن للرأي أسسا وقواعد يجب أن تبنى عليها حتى يكون لها التأثير القوي . وقد ذكر عدنان النحوي عشر قواعد للرأي نوجزها فيما يلي : (٢)

- ١ - مصداقية الكلمة ومنزلتها .
- ٢ - رد الرأي والأمر إلى منهاج الله كمقياس أساسي لصلاح الرأي أو فساده ، صوابه أو خطئه ، فائدته أو ضرره .
- ٣ - إعطاء الرأي عن بيّنة وعلم لا عن ظنٍّ وتخمين .

٤ - حسن البيان والوضوح .

٥ - الإنصات والاستماع للآخرين وعدم مقاطعتهم في حديثهم حتى لا يفسد الرأي ، وتضطرب الفكرة وتسوء المجالس ، وتفتح أبواب الفتنة والهوى والجدل والمرء .

٦ - خلو الكلام والرأي من الغيبة ، والافتراء وإفشاء السر والظلم وسوء الظن .

٧ - وجود الأمن والطمأنينة ، حتى يستطيع الإنسان أن يعطي رأيه غير مقيد بإرهاب أو خوف أو قلق أو اضطراب .

٨ - المسؤولية ، فحرية الرأي ليست كلمات تلقى على عواهنها ثم يفلت ملقيها من تبعات كلماته ونتائجها ، ولكنها حرية للرأي يصاحبها مسؤولية ومحاسبة عن الكلمة والرأي والجد .

٩ - حدود الرأي وحريته .

١٠ - ارتباط حرية الرأي بسائر الحريات ، ففضية الرأي ليست في معزل عن بقية القضايا المصيرية الأخرى في أي مجتمع .

التعريف اللغوي والإصطلاحي:

جاء في اللغة - أشار - بمعنى استخرج العسل واجتناه من مواضعه ، وجاء بمعنى أوما بيده أو برأسه ، فكأن المستشار يطلب إشارة الناس إلى مواضع الحق والخير في الأمر المشار فيه .

والمعنى المنقول لكلمة الشورى هي : استطلاع الرأي والنصيحة من ذوي الخبرة والتخصص فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق . لذا ، وحسب هذا التعريف ندرك حقيقتين مهمتين :

١ - لابد لتحقيق الشورى من تصفح الآراء والأفكار في الأمر المشار فيه؛ من كل صاحب رأي وفكرة.

٢ - الأمور المقطوع بأنها ليست مجالاً للشورى، ولا هي داخلية في نطاقها. فالحقائق الثابتة والواضحة في أمور الدين والدنيا ليست مجال نقاش وآراء، لأنه مجمع على أنها حق ولا مجال للاختلاف فيه.

لذا، فإن استطلاع الرأي من ذوي الخبرة والتخصص والعلم للوصول إلى أقرب الأمور للحق لا تكون إلا حيث يجهل الحق فإن علم فلا شورى، وإلى الأمور التي لا تعرف نتائجها كشؤون الحرب وتدبير الممالك، وسياسة الدولة والإدارة هي أهم مجالات الشورى.

ويُعرّف المعجم السوجيز المشورة، بأنها ما ينصح به من رأي وغيره، فالشورى بمعنى التشاور، والمستشار هو الشخص العليم الذي يؤخذ رأيه في أمر هام علمي أو فني أو سياسي أو قضائي أو نحوه. كما يُعرّف المعجم كلمة النصيحة، بأنها قول فيه دعوة إلى صلاح ونهي عن فساد. وكلمة الرأي بمعنى الاعتقاد والنظر والتأمل، والرأي عند الأصوليين، هو استنباط الأحكام الشرعية في ضوء قواعد مقررة.

وقد قارن بعض الفلاسفة اليونانيين القدامى بين الرأي والهوى فقالوا: فضل ما بين الرأي والهوى، أن الهوى يخص والرأي يعم، وأن الهوى في حيز العاجل والرأي في حيز الآجل، والرأي يبقى على طول الزمان، والهوى سريع الدثور والاضمحلال، والهوى في حيز الحس، والرأي في حيز العقل.

مفهوم المشورة والنصيحة والرأي في الفكر الإداري الحديث:

ولتبسيط عملية المشورة أو الاستشارة في المنشآت الحديثة، يمكن تقسيمها

إلى قسمين رئيسيين:

١ - المشورة التي يمكن للمدير أن يتحصل عليها داخل المنشأة من هذه الفئات المختلفة :

(أ) المساعدون والمعاونون والمقربون لدى صانع القرار .

(ب) المستشارون والخبراء المتخصصون .

(ج) اللجان الدائمة والمؤقتة .

(د) أصحاب النفوذ الرسميين وغير الرسميين .

٢ - المشورة التي يمكن للمسؤول الإداري الحصول عليها خارج المنشأة عن طريق هذه الفئات :

(أ) المحامون والمستشارون والخبراء المتخصصون المستقلون .

(ب) مكاتب ودور الاستشارات المختلفة .

وفيماء يلي بيان كل من هذه الأنواع بشكل مختصر ، كي نكون على بينة من أمرنا فيما يتعلق بالمشورة والنصيحة والرأي التي يمكن لصانع القرار في المنشأة اللجوء إليها قبل صنع قرار ما .

تظهر عملية المشورة والنصيحة وإبداء الرأي في فكر التدبير الإداري الحديث بشكل جلي وواضح عند الحديث عن صنع القرارات في المؤسسات والمنشآت الحديثة . ذلك لأن القرارات التي يصنعها المسؤول الإداري تتأثر بمدى العلاقة بينه وبين مساعديه ومعاونيه من جهة ، وبعلاقته أيضا بمستشاريه أو الخبراء والمتخصصين الذين يستنير ويستعين بخبراتهم وتخصصاتهم في بعض الجوانب الفنية أو القانونية أو حتى الإجرائية والتنظيمية للقرار المزمع صنعه .

داخل المنشأة:

المسؤول الإداري الذي يصنع القرارات المصيرية للمنشأة؛ يتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بآراء مساعديه ومعاونيه والمقرين إليه في محيط العمل. لذا، يجب عليه أن يحسن اختيار معاونيه، وأن يكونوا ذو ميول متباينة حتى يخلق جوا مواتيا للأفكار المبدعة والخلاقة. إلا أن الملاحظ مع الأسف الشديد أن أول ما يشترطه المسؤولون الإداريون - وخاصة في الدول النامية - فيمن يعملون معهم، هو اتفاقهم معهم في أفكارهم وميولهم واتجاهاتهم تفاديا للاحتكاك والنزاع فيما بينهم، أو بينهم وبين مديريهم، مع أن ذلك يصمهم بالخضوع والتبعية، أو يحرمهم من ميزة الحوار الحر المفتوح وتبادل الآراء والنصح، مما يساعد على جعل القرار المزمع صنعه أكثر نضوجا وفاعلية.

ويلعب المستشارون والخبراء المتخصصون دورا هاما في صنع القرارات والتأثير على المسؤول الإداري حيث إنه عادة ما يرغب في الاستئناس برأي أهل الخبرة والتجارب قبل صنع قرار ما. ومثل هذه الآراء الصادرة عن المستشارين والخبراء المتخصصين توضح للمسؤول الإداري الرؤية وتلقي الضوء على بدائل الحل المتعددة، وتساعد بالتالي على اختيار البديل الفعال الذي يحقق الهدف. ويرى بعض كتاب الإدارة أن مثل هذا الاستئناس والاسترشاد يعتبر عاملا أساسيا لضمان فاعلية القرارات المتصلة بنواح فنية أو تخصصية أو قانونية أو تنظيمية وغيرها، والتي يقتضي صنعها والبت فيها الاستعانة والاستشارة بآراء وخبرات الخبراء والمتخصصين.

وتبرز أهمية الدور الذي يقوم به المستشارون والخبراء في علاقتهم الدائمة والوثيقة مع صانع القرار؛ من خلال الدراسات والخدمات التي يقومون بها

في مجالات عديدة مثل الأمور: القانونية، والمالية، والاستشارية، والبحوث، والتخطيط، والأفراد وغيرها، وهم بذلك يساعدونه بما يقدمونه من اقتراحات وتوصيات واستشارات ووجهات نظر مختلفة على صنع القرارات الصائبة المبنية على أحدث الطرق العلمية، كما أنهم يحفظون له وقته وجهده من الضياع في أمور روتينية وفرعية.

ويرى كثير من علماء الإدارة الحديثة، أن بناء علاقات سليمة وودية بين المسؤول الإداري وخبراء الوحدات الاستشارية في المنشأة؛ تتطلب تعاون الخبراء معه بعمل الآتي:

- ١- العمل من خلال الاتصال الرسمي.
- ٢- عدم السعي لاكتساب السلطة غير سلطة الفكر التي تستند إلى خبرتهم وفعاليتهم في اكتساب القبول لآرائهم.
- ٣- الاستعانة في أدائهم لعملهم بالتزود بالمعرفة وسلامة النهج والحكمة وحسن تقدير الأمور.
- ٤- الاتصاف بالعدالة والموضوعية وإنكار الذات.
- ٥- الاتصاف بالتعاون والتسهيل والإقناع بالتي هي أحسن.
- ٦- التركيز على إنجاز العمل على أحسن وجه وصولاً إلى حل المشكلات وتحقيق النتائج.
- ٧- عدم الخوض في أمور تافهة وخارجة عن مجالات أعمالهم.

وقد ذكر (بول أبلباي) كما رواه عنه الدكتور نواف كنعان (٣)، أن دور المستشار أو الخبير - في آخر المطاف - يقتصر على النصيح والمشورة التي يكون

لصانع القرار حرية الأخذ بها واستعمالها بما يتلاءم مع السياسة العامة أو تركها. إلا أن زيادة ونقص الدور الذي يقوم به خبراء المشورة في صنع القرارات الإدارية يختلف باختلاف طبيعة المشكلة محل القرار، ففي المشكلات السياسية التي تواجه المسؤول الإداري مثلاً، يقل الاعتماد على المستشار أو الخبير في حلها وصنع القرار بصدها، بينما في المشاكل ذات الصبغة الفنية أو العملية أو القانونية، يقل دور المسؤول الإداري ويزداد الاعتماد على رأي المستشار أو الخبير في حلها وصنع القرار بصدها.

اللجان الدائمة والمؤقتة:

وهناك طريقة أخرى إضافة إلى وجود المستشارين للوصول إلى قرارات إدارية مبنية على (قرارات جماعية) تصدرها المجموعات واللجان المختلفة، وترفعها إلى المسؤول الإداري لإقرارها وصنع الإجراءات النهائية لتطبيقها. وهذا ما يرجع إليه في آداب الإدارة بمفهوم القرارات الجماعية التي تتوصل إليها مجموعة ما، ثم ترفعها إلى جهات المستويات التشريعية في المنشأة. وتتميز هذه المجموعة أو اللجنة عن الفرد بميزات نوجزها فيما يلي:

- ١- وجود جو من التعاون بين أعضاء المجموعة.
- ٢- وجود استقلالية عن الإدارة العليا أو القائد.
- ٣- وجود مبادرات جماعية للبدء في العمل أو المهمة الجديدة الملقاة على عاتق المجموعة.
- ٤- قضاء الوقت الأكثر في العمل المثمر والمنتج.

ويمكن للقارئ أن يستنتج التباين والتشابه الكثير بين القرارات الجماعية التي تصدر عن مجموعة ما، وبين اللجان التي تتكون لدراسة مهمة ما والوصول إلى قرارات لشأنها. وتزخر كتب الإدارة وأدبياتها بالموضوعات الكثيرة التي كتبت حول صور المشاركة وأشكالها فيما يتعلق بصنع القرارات. فكما نعرف، أن القرارات الإدارية يمكن صنعها عن طريق الفرد دون اللجوء إلى مشورة أو غيرها وذلك اعتماداً على الأساليب التقليدية القائمة على الخبرة أو المشاهدة أو التجربة أو الإلهام. كما يمكن صنع هذه القرارات عن طريق الحكم الجماعي الذي يقوم على إشراك مجموعة من الأفراد في حل المشكلة الإدارية تحت الدراسة وصنع القرار اللازم لحلها كما رأينا سابقاً.

وتمثل اللجان أحد أشكال أو صور المشاركة في صنع القرارات الإدارية، بل تعد اللجان من أكثر الأساليب شيوعاً لصنع القرارات الإدارية كما هو واضح في اللجان الدائمة والمؤقتة للمجالس التشريعية، ومجالس الوزراء، ومجالس الجامعات والكليات، وغيرها من المنظمات الإدارية الحديثة المختلفة. ويتميز هذا الأسلوب الجماعي لصنع القرارات بما يلي:

١- تأكيد صفة العمل الجماعي، وإنه خير من العمل الفردي خاصة في الوصول إلى القرارات النهائية.

٢- الاستعانة بالخبرات المتخصصة لحل المشكلة محل القرار، وذلك بانتقاء واختيار أعضاء اللجنة من ذوي التخصص والمعرفة.

٣- توزيع مسؤولية صنع القرار على عدد من الأفراد، هم أعضاء اللجنة المكلفة بصنع القرار.

٤- التخفيف من عبء المسؤولية على المسؤول الإداري والحفاظ على وقته الثمين.

٥- الحصول على آراء عدد كبير من الأشخاص الذين يتصفون بالكفاية والقدرة، من خلال تبادل المعلومات بينهم وتقديم التوصيات والاقتراحات حول المشكلة .

٦- فعالية اللجان وأهميتها وخاصة في بحث وحل المشكلات التي ليس لها طابع الاستعجال ، أو ذات الجوانب المتعددة والتي يصعب على شخص واحد حلها .

٧- التقليل من أثر الاعتبارات الشخصية والنزعات الفردية التي تؤثر في سلامة القرار ، فيما لو تم صنعه بشكل فردي .

وحيث إن هذه النقاط السابقة تمثل أهم الميزات التي تتميز بها اللجان، فإنه لا يمكن إغفال مساوئها، وأهمها :

١- تضييع الوقت في الاجتماعات المتعددة والمطولة .

٢- تعطيل العمل من خلال بطئها في صنع القرارات .

٣- تساعد على قتل روح الابتكار .

٤- تقلل من الإحساس بالمسؤولية لدى أعضائها .

٥- تلجأ إلى اعتماد الحلول الوسطى (أو أنصاف الحلول) .

٦- التكاليف الباهظة التي قد تصرف على اللجان .

وبالرغم من المآخذ، إلا أنه لا يمكن إغفال أهمية دور اللجان في صنع القرارات الإدارية ، إضافة إلى الصبغة الاستشارية التي تتمتع بها مثل هذه اللجان . وقد كشفت بعض الدراسات الحديثة التطبيقية عن مجموعة من الوسائل لترشيد عمل اللجان - في مجال المشورة والنصح وإبداء الرأي فيما يتعلق بصنع القرارات الإدارية - والتي تمكنها من صنع قرارات فعالة، أهمها :

١ - حسن اختيار أعضاء اللجنة .

٢ - حسن اختيار تنظيم اللجنة .

٣ - استعانة اللجنة بهيئة مساعدة أو فنية .

٤ - عدم المغالاة في زيادة أعضاء اللجنة .

٥ - حسن اختيار رئيس اللجنة .

وبالإضافة إلى المساعدين والمعاونين والمقربين لدى صانع القرار ووجود المستشارين والخبراء والمتخصصين واللجان الدائمة والمؤقتة داخل المنشأة، فإن هناك أصحاب النفوذ الرسميين وغير الرسميين الذين قد يؤثرون على قراراته النهائية سلباً أو إيجاباً. ولا يمكن إغفال هذه الشريحة خاصة عند الحديث عن المشورة والرأي. فقد يتطوع هؤلاء بنصائحهم وآرائهم للمسؤول الإداري، وقد يطلب منهم إبداء الرأي والمشورة في موضوع ما. وحيث إن هؤلاء الأشخاص أصحاب النفوذ من رسميين وغير رسميين يمكن أن يكونوا داخل المنشأة أو خارجها، فعلى المسؤول الإداري الحيطه في وزن آرائهم واستشاراتهم حتى يكون على بينة من أمره، وحتى يصل إلى قرار رشيد وسليم يخدم صالح المنشأة التي يعمل فيها والصالح العام.

خارج المنشأة:

قبل صنع القرار النهائي والنظر في البدائل الممكنة والمتاحة، تقع على المسؤول الإداري في المنشأة مسؤولية استشارة الخبراء والمتخصصين والمحامين، فقد تكون هناك حاجة إلى التوسع في الاستشارات والحصول على رأي ونصيحة الخبراء والمتخصصين خارج المنشأة قبل الإقدام على صنع القرار إذا ما كانت طبيعة المشكلة محل البحث تستلزم ذلك، وكان هناك بعض

الأسباب الفنية والإدارية والقانونية التي تحتم اللجوء إلى الخبرة، حتى لو لم تكن موجودة في داخل المنشأة، إذ يمكن دعوتها بصورة مؤقتة أو الحصول على الاستشارة كخدمة تقدمها مكاتب ودور الاستشارة المنتشرة في كل مكان.

وتبرز أهمية دور الاستشارة الخارجية في إيضاح المشكلة وربطها بغيرها من المشاكل والبحث عن البدائل الممكنة، وخاصة إذا لم يوجد مستشارون في داخل المنشأة وأدى الأمر إلى الاستعانة بالخبرة الفنية أو المتخصصة من خارج المنشأة، حيث إنها تحقق الموضوعية، وتبين الأمور الدقيقة الفنية التي قد يكون لها تأثيراً مباشراً على البديل المعني موضع الاختيار. وقد تساعد مثل هذه الاستشارة في إغلاق الفجوة التي يمكن أن تحدث في قدرة القيادة الإدارية، خاصة مع التعقيد الهائل الذي طرأ على وظائف الإدارة في القطاعين العام والخاص، وكذلك تعقد المحيط والبيئة التي تعمل فيها. ولاننسى هنا أن القيادة الإدارية في أي منشأة ما هي إلا مجموعة من البشر قد تصيب وقد تخطئ، وأن احتمالات صنع قرارات خاطئة أكبر الآن من أي وقت مضى لتعقد الأمور. وتزداد احتمالات الخطأ كلما كان القرار الإداري المزمع صنعه أكثر اتصالاً بالإحكامية (الإستراتيجية) ومن هنا يبرز دور الاستشارات والخبرات الفنية، حتى يمكن تلافي أكبر قدر من الخطأ في صنع القرارات.

ونؤكد هنا بأن التجارب السابقة لكثير من المنشآت والمؤسسات في القطاعين الخاص والعام، أثبتت أن طريق الوصول إلى قرار رشيد لا يمكن أن يتم بواسطة السيطرة الفردية في عملية صنع القرارات، وأن قضية الخبرة والاستشارة والعمل من خلال الفريق أو المجموعة أو اللجنة أو اتباع أسلوب القيادة الشورية، وإحداث أكبر قدر من الاتصالات والاستفادة من خبرة

الماضي والمواقف السابقة والتجارب العديدة، كلها كفيّلة بالمساعدة على التوصل إلى أرشد قرار. وقد قيل في هذا الصدد (رأيان خير من رأي) و (أربعة أعين ترى أحسن من عينين اثنتين).

وقد ذكر الدكتور إبراهيم درويش، (٤) بأن مسألة الرشد الذي يجب توافره في القرار كي يكون هو الأسلوب الأنسب أو طريق العمل الأسلم - هي بدورها مسألة نسبية، لأن القرار الرشيد يحتمل الخطأ أيضا. لذا كان الاهتمام بوجود بدائل أخرى لأجزاء القرار حتى إذا تبين خطأ إحداهن؛ أسرع المسؤول الإداري وفق ما في يده من سلطة وصلاحيّة، على إحلال البديل المنتظر - والذي سبق أن استشار فيه أولي الأمر من ذوي الخبرة والاختصاص - محل الجزء الذي يثبت خطؤه، وهو الذي عني في الحقيقة الواقعية تعديل القرار الذي صنع حتى مع الاستشارة، أو صنع قرار جزئي جديد، وليس ذلك بعيب يمكن أن توصم به المنشأة، لما سبق قوله من أن الوظيفة الإدارية أصبحت في العصر الحديث في منتهى التعقيد. ومهما بلغ جهد الإنسان فهو إنسان بعد كل شيء لا بد فيه من قصور، حتى لو كان العمل جهدا جماعيا كما يجب أن يكون ولا يكمل إلا وجه الله سبحانه وتعالى.

وهكذا نرى أن الصورة المختلفة التي تظهر بها الشورى والنصيحة والرأي في فكر التدبير الإداري الحديث، تأخذ أشكالا مختلفة إلا أنها كلها تصب في إناء واحد، مساعدة صانع القرار ومساندته في صنع قرار رشيد وسليم وذلك عن طريق تقديم المشورة سواء كانت من داخل المنشأة أو من خارجها. وفي السطور المتبقية نذكر أهمية الشورى في التراث الإسلامي.

مفهوم المشورة والنصيحة والرأي في التراث الإسلامي:

إن التراث العربي الإسلامي زاخر بالعناية بقضية الشورى وإبداء الرأي والنصح للآخرين . ولقد حملت إلينا الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة العديد من الآيات والأحاديث التي تحث على مبدأ الشورى وتطبيقها في حياة المسلمين ، وسنين هنا الجوانب المختلفة لنظرة تراثنا الخالد لقضية المشورة والنصيحة وإبداء الرأي حتى تكون هذه النظرة واضحة للإداري المسلم ليأخذها ناقوسا ومصباحا يضيء له في دياجير الظلام .

إن لفظة الشورى أو مشتقاتها وردت في القرآن الكريم في ثلاث آيات كريمة (البقرة: ٢٣٣، آل عمران: ١٥٩، والشورى: ٣٨) . وقد يظن البعض أن مبدأ الشورى العظيم محصور في منهاج الله بهذه الآيات الكريمة وحدها، أو في بعضها، ولذلك وجب أن نشير من البداية أننا لانعرض هذه الآيات البينات لأنها هي وحدها تحدد جميع أسس الشورى وقواعدها وأصولها في الإسلام، ولكننا نعرضها لأنها تصف جانباً وتعرض صوراً . وهناك آيات أخريات وأحاديث كثيرة قد لاتحمل اللفظة ذاتها أو مشتقاتها، ولكنها تضيف إلى ملامح الشورى ملامح أكثر تفصيلاً، وتزيد من قواعدها وضوحاً، وترسخ من أصولها، وتضم من أسسها، وتجمع أداها، حتى تتكامل الصورة ويتناسق المبدأ من جميع نواحيه، مع سائر المنهاج الرباني وأحكامه وآياته وأحاديثه، بحيث لا يستغني جزء عن جزء ولا قاعدة عن قاعدة .

وقد جمع الأستاذ الشهيد سيد قطب - رحمه الله - في تفسيره (في ظلال القرآن)^(٥) آراء كثيرة من العلماء في قضية الشورى وقال عند تفسيره

﴿وشاورهم في الأمر﴾ ما يلي : " وبهذا النص الجازم - وشاورهم في الأمر - يقرر الإسلام هذا المبدأ في نظام الحكم ، حتى ومحمد رسول الله ﷺ هو الذي يتولاه . وهو نص قاطع لا يدع للأمة المسلمة شكاً في أن الشورى مبدأ أساسي ، لا يقوم نظام الإسلام على أساس سواه " . . ثم يقول أيضاً بعد ذلك . . " لقد جاء هذا النص عقب وقوع نتائج للشورى تبدو في ظاهرها خطيرة مريرة ، فقد كان من جرائها ظاهرياً وقوع خلل في وحدة الصف المسلم " . . ثم يستطرد مبيناً ما حدث من استشارة رسول الله ﷺ أصحابه في الخروج أو البقاء واختلافهم ، وما رآه في النوم وأوله بأنه قتل في أصحابه واستشهاد أحد أفراد أهل بيته ثم يقول : " وكان من حقه أن يلغي ما استقر عليه الأمر نتيجة للشورى . . ولكنه أمضاها وهو يدرك ما وراءها من الآلام والخسائر والتضحيات ، لأن إقرار المبادئ وتعليم الجماعة وتربية الأمة أكبر من الخسائر الوقتية " ثم يستطرد قائلاً : " ولقد كان من حق القيادة النبوية أن تنبذ مبدأ الشورى كله بعد المعركة أمام ما أحدثته من انقسام في الصفوف . . ولكن الإسلام كان ينشئ أمة ويربيها ويعدها لقيادة البشرية ، وكان الله يعلم أن خير وسيلة لتربية الأمم وإعدادها للقيادة الرشيدة أن تربي بالشورى وأن تدرب على حمل التبعة وأن تخطئ مهما يكن الخطأ جسيماً وذا نتائج مريرة - لتعرف كيف تصحح خطأها وكيف تتحمل تبعات رأيها وتصرفها . . واختصار الأخطاء والعثرات والخسائر في حياة الأمة ليس فيه شيء من الكسب لها إذا كانت نتيجته أن تظل هذه الأمة قاصرة كالطفل الذي يمنع من مزاوله المشي - مثلاً - لتوفير العثرات والخطبات أو توفير الحذاء " ثم يستطرد رحمه الله مبيناً أن وجود القيادة الراشدة لا يمنع الشورى فيقول . . " ولو كان وجود القيادة يمنع الشورى ويمنع تدريب الأمة عليها تدريباً عملياً

واقعيًا في أخطر الشؤون - كمعركة واحدة - . . . لكان وجود الرسول ﷺ ومعه الوحي من الله سبحانه وتعالى كافيًا لحرمان الجماعة المسلمة يومها من حق الشورى، وبخاصة على ضوء النتائج المريرة التي صاحبته. . . ومن هنا جاء هذا الأمر الإلهي في هذا الوقت بالذات: ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر﴾ ليقرر المبدأ في مواجهة أخطر الأخطار التي صاحبته استعماله " (٦).

والقرآن الكريم إضافة إلى الآيات الثلاث التي ذكرت فيها كلمة الشورى ومشتقاتها، أيضا يزخر بمئات الآيات في مجالات الرأي والنصح. فما من نبي إلا وأتى ناصحا لقومه مبشرا ونذيرا. فهذا نبي الله نوح عليه السلام يقوم لقومه: ﴿أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم وأعلم من الله ما لا تعلمون﴾ (٧). وهود عليه السلام يقول: ﴿أبلغكم رسالات ربي وأنا لكم ناصح أمين﴾ (٨). وصالح عليه السلام: ﴿فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين﴾ (٩). وشعيب عليه السلام: ﴿فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين﴾ (١٠) وهود عليه السلام: ﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم وإليه ترجعون﴾ (١١).

هذه النماذج القليلة التي عرضت على لسان أنبياء الله في كتاب الله؛ تكشف لنا أهمية النصيحة ومنزلتها وأنها من مهام الأنبياء والأتقياء. وبالإضافة إلى الأنبياء هناك مؤمن آل فرعون، فقال له ناصحا: ﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين﴾ (١٢).

فالشورى نية وكلمة صادقة وعمل مخلص ، إنها جهد يتوجه العبد المؤمن به إلى خالقه ، فإذا خلت الشورى من النصح ، فقد فقدت معناها وجوهرها وأصبحت كلمة خاوية لامتعى لها . وباختصار وإيجاز ؛ فإن الشورى عبادة يتقرب بها المؤمن إلى ربه ويرجو منها المثوبة والجنة .

ويضرب لنا القرآن أمثلة أخرى تبيّن سوء استعمال كلمة الشورى ، فالمسيئون حينما يريدون أن يزيّنوا عملهم للناس ليخدعوه به ، فإنهم يغلفونه بالنصح لأنها كلمة محبوبة لدى الناس وتدخل القلب ، فتبعث على الطمأنينة . فإبليس - عليه لعنة الله - حينما مكر بآدم وزوجه قال لإقناعهما : ﴿إني لكم من الناصحين﴾ ، (١٣) وأبناء يعقوب عليه السلام حين أرادوا أن يمكروا بأخيهم يوسف : ﴿قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف وإنا له لناصحون﴾ (١٤) .

وكما ذكر الأستاذ عدنان النحوي في كتابه (ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية) ، (١٥) فإن النصح يظل على إشراقه ونوره ، لا يفسده قول المفسدين ، ولا قول إبليس ، فكثيرا ما يختفي الشر تحت شعارات الخير والإحسان والحب ، وكثيرا ما يرفع الظالمون شعارات العدل والإيمان والإنسانية ، ولكن هذا كله لا يضر الخير ولا العدل ولا الإيمان ولا الإنسانية بشيء بإذن الله ، في أمة رفعت الغفلة عنها ، وأزاحت الضلال عن مسيرتها ، واتخذت من كتاب الله وسنة نبيه نبراسا يضيء لها الطريق ونورا يهديها إلى سواء السبيل . ولذلك ، تظل كلمة النصح سمة النية الصادقة والكلمة الطيبة والعمل الصالح بإذن الله .

والأحاديث الشريفة في موضوع الشورى والنصحية والرأي أكثر من أن تحصى ، ومن أهمها عن أبي رقية بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ

قال : (الدين النصيحة) قالوا : لمن يارسول الله ، قال : (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) (١٦) رواه الخمسة . وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (ما خاب من استخار ولاندم من استشار ولا عال من اقتصد) (١٧) رواه الطبراني في الأوسط عن طريق عبدالسلام بن عبدالقدوس . وعلى ضعف الحديث فإننا نعرضه هنا في مجال الشورى في التراث الإسلامي لمطابقتها لملاحح الشورى في القرآن الكريم ، ولأن معنى الحديث لا يندرج تحت الأحكام أو العقائد ، ولأن العمل به أقرب إلى السلامة والنجاة وأقرب إلى التقوى وخاصة في الوقت الراهن وفي ظروف المسلمين الحالية ، حيث هم بأمس الحاجة إلى تغذية روح الشورى فيهم وروح التعاون والنصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كافة مجالات الحياة ، وذلك على أساس من المنهج الرباني والهدي المحمدي .

وعن عبدالله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ : (المستشار مؤتمن) (١٨) رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح . فالمستشار مؤتمن في كل شيء : مؤتمن على ما يسمع ، ومؤتمن على ما يقول ، ومؤتمن على ما يفعل ، ومؤتمن على كافة المعلومات التي تحت يديه . فالشورى أمانة عظيمة ، فهي ليست مجرد كلمات تقال في المحافل ، بل هي أمانة ومسؤولية .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي أنه قال : (مامن نبي إلا وله وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض . فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل ، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر) (١٩) .

ولولا أهمية الشورى في حياة المسلمين التطبيقية لما أمر الرسول ﷺ

بالوحي الإلهي بمشاوره أصحابه ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾ (٢٠). ذلك لأن الشورى ضرورة في تربية الجماعة المؤمنة، في بناء النفوس والإيمان والسلوك والأخلاق، لأن الموقف هنا موقف توجيه وإعداد وتربية وبناء. وقد قال كثير من المفسرين منهم الزمخشري والبغوي، بأن الأمر هنا بالشورى فيما لا وحي فيه، تطيبا لقلوب أصحابه، وتأليفا لها، وتعليلها لهم بالاعتداء بالشورى، واختبار العقولهم وأخلاقهم.

والمتبع لوقائع الشورى في المجتمع المسلم الأول في عهد رسول الله ﷺ والخلافة الراشدة وبما ترويه كتب السيرة والتاريخ، يرى أن رسول الله ﷺ يشاور في الأمور العامة التي تخص الناس جميعا يشاور الناس جميعا كما فعل في بدر شاور الناس كلهم وخاصة الأنصار. وكذلك استشار الناس جميعا في الخروج أو البقاء يوم أحد لأن الأمر يهمهم جميعا، فأشار عليه البعض بالخروج والبعض بالبقاء وكانت الأغلبية على الخروج وإن كان ذلك مخالفا لرأيه ﷺ.

واستشار السعدين فقط في مصالحة غطفان على ثلث ثمار المدينة، لأن سعد بن عبادة وسعد بن معاذ هما رؤساء الخزرج والأوس فهما النواب عن قومهم، ورفضاً - رضي الله عنهما - الصلح ومزقا كتابه فرجع عن رأيه. واستشار الناس جميعا في شأن من سبوا زوجته عائشة رضي الله عنها وكان ذلك في المسجد. واستشار علياً وأسامة بن زيد فقط في شأن فراق عائشة بعد أن قال أهل الأفك فيها ما قالوا، وذلك أنها ألصق الناس ببيته وأعلم بمن يخرج ويدخل.

وأما استشارة الخلفاء الراشدين من بعده فمعروفة ومشهورة وتكاد تجمع عليها كتب التاريخ، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه استشار الناس في حرب فارس والروم وكذلك فعل عمر بن الخطاب. واستشاروا أيضا في اختيار الأمراء وقسمة الأرض وتولية الخلافة من بعده، حتى إن عبدالرحمن بن عوف استشار الناس جميعا حتى النساء والعامّة في أيهم يختارون للخلافة عثمان بن عفان أم علي بن أبي طالب. وحوادث الشورى في عهد الخلفاء كثيرة جدا أكثر من أن تحصر في هذا الباب.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يستشير أصحابه في معظم أمور الدولة. وكتاب (أخبار عمر) (٢١) للأستاذين علي وناجي الطنطاوي، يوضح مجالات كثيرة استشار فيها عمر مثل:

- ١ - مع العباس وعلي رضي الله عنهما عندما أتياه يطالبان بميراث النبي ﷺ.
- ٢ - بساط كسرى عندما أشار عليه الناس كلهم أن يأخذه هو إلا عليا - رضي الله عنه - فإنه قال: (يا أمير المؤمنين الأمر كما قالوا ولم يبق إلا التروية، إنك إن تقبله على هذا اليوم لم تعدم في غد من يستحق به ما ليس له). قال عمر: " صدقتني ونصحتني " فقسمه بينهم .
- ٣ - أرض العراق: فقد دعى كبار الصحابة لاستشارتهم في تقسيم سواد العراق بين الجند أو تركها دون تقسيم.
- ٤ - الضمان الاجتماعي وكتابة الدواوين: فقد جمع قومه واستشارهم في جعل عطاء للناس كل سنة عندما كثرت الأموال بعد الفتوحات العظيمة. فأشار عليه الوليد بن هشام بن المغيرة أن يعمل مثلما عمل ملوك الشام من تدوين الدواوين للجند، فدعا عمر عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن

نوفل وجبير بن مطعم، وكانوا أنساب قريش وكتّابها وطلب منهم أن يكتبوا الناس على منازلهم.

٥ - توسيع المسجد النبوي ورفض العباس في أول الأمر أن يبذل أو يبيع داره.

٦ - حفر الخليج بين النيل والبحر الأحمر وهو الذي يقال له خليج أمير المؤمنين وقد استشار عمر - رضي الله عنه - عمرو بن العاص وجماعة من أهل مصر لهذا العمل المفيد.

٧ - اختيار العمال والولاية: قال لأصحابه مرة: دلوني على رجل أستعمله على أمر قد أهمني. قالوا فلان. قال: لا حاجة لنا فيه. قالوا فمن تريد؟ قال: أريد رجلاً إذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنه أميرهم. وإذا كان أميرهم كان كأنه رجل منهم قالوا: ماتعرف هذه الصفة إلا في الربيع ابن زياد الحارثي. قال: صدقتم فولاه.

٨ - التاريخ الهجري: عندما كتب أبو موسى الأشعري إلى أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب أن رسائله ترد دون تاريخ، ونقل إلى عمر أناس أنهم رأوا أهل اليمن يؤرخون، وكذلك الروم والفرس، جمع عمر بن الخطاب وجوه الصحابة وعرض عليهم الأمر واستشارهم، حتى انتهوا إلى صيغة التاريخ الهجري بعد مداورات ومشاورات عديدة.

٩ - استشارته الأحداث: قال يوسف بن الماجشون: قال لي ابن شهاب ولأخ لي وابن عم لي ونحن صبيان: (لا تستحرقوا أنفسكم لحداثة أسنانكم، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا أعياه الأمر المعضل دعا الأحداث فاستشارهم لحدة عقولهم، وكان يشاور حتى المرأة).

وقد ذكر الأستاذ عدنان النحوي في كتابه : (ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية) (٢٢) مايلي " فإذا أخذنا هذه النماذج من الشورى في سياسة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين في المال والإدارة، فإن له أمثلة أخرى أمضاها دون الرجوع إلى الشورى . فإذا استشار في تعيين ولاية أو عمال ، فقد عيّن آخرين دون مشورة أحد، وإذا استشار في أمر إداري فقد أمضى غيره دون شورى . ولكن مواقف عمر بن الخطاب كلها كانت مواقف واضحة قوية لا يقوم مقاما ليس لديه عليها حجة . وهو يعرف منزلته وحدوده وهو يبحث عن الحق يتبعه أين كان " .

وكانت للشورى في أقوال الصحابة نصيب كبير تحفظها لنا كتب التراث والأدب الإسلامي . فهذا أبو هريرة رضي الله عنه يقول : (ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ لأصحابه) (٢٣) .

أخرج ابن سعد عن القاسم أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي والفقهاء ، دعا رجلا من المهاجرين والأنصار ودعا عمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي ابن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم . وكل هؤلاء كان يفتي في خلافته . وإنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء ، فمضى أبو بكر على ذلك ، ثم ولي عمر فكان يدعو هؤلاء النفر .

ومن أقوال عمر رضي الله عنه (لست بالخب ولكن الخب لا يخذعني) . وقال رجل لعمر : اتق الله يا عمر (وأكثر عليه) فقال له قائل : (اسكت فقد أكثرت على أمير المؤمنين) ، فقال له عمر : (دعه ، لاخير فيهم إن لم يقولوها لنا ، ولاخير فينا إن لم نقبل) . وهذه الجملة تبين كيف كان النصيح والأخذ بآراء الآخرين والسماح لهم منتشر بين جيل الصحابة رضوان الله عليهم (٢٤) .

الصفات المستحبة في المستشار:

وقد ذكرت كتب التراث الإسلامي أن الشخص إذا عزم على الاستشارة ارتاد لها من أهلها من قد استكملت فيه خمس خصال:

- ١- عقل كامل مع تجربة سالفة، فإنه بكثرة التجارب تصح الرؤية.
 - ٢- أن يكون ذا دين وتقى، فإن ذلك عماد كل صلاح، وباب كل نجاح. ومن غلب عليه الدين فهو مأمون السريرة، موفق العزيمة.
 - ٣- أن يكون ناصحاً ودوداً، فإن النصيح والمودة يصدقان الفكرة، ويمحصان الرأي.
 - ٤- أن يكون سليم الفكر من هم قاطع، وغم شاغل. فإن من عارضت فكره شوائب الهموم لا يسلم له رأي، ولا يستقيم له خاطر.
 - ٥- أن لا يكون له في الأمر المستشار أي غرض يتابعه، ولا هوى يساعده ولا مصلحة يرجوها، ولا مكسب يناله. فإن الأغراض جاذبة، والهوى صاد، والرأي إذا عارضه الهوى، وجاذبته الأغراض فسد.
- ويورد أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي من رجال القرن الخامس الهجري - في كتابه القيم (كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة) (٢٥) هذه الصفات التي يستحسن أن تكون في المشير أو الاستشاري:
- ١- أن يكون عاقلاً فطناً، فإن الأحمق الجاهل إذا استشرته زادك في لبسك، وأدخل عليك التخليط في رأيك، ولم يقم بتحقيق نصحك.
 - ٢- أن يكون محباً صافياً، فإنه إذا كان كذلك، أمنت من غشه، واجتهد لك في نصحه، ونظر في أمرك بجميع أجزاء قلبه.

٣- أن يكون كاتماً لسرك وغير مطلع لأحد من إخوانه على شيء من أمرك .

٤- أن يكون المستشار لا يؤدي نصحك إلى ضرره ولا إلى ضرر أحد من إخوانه ، فإنه إن أدى نصحك إلى ضرره ، وإلى نقصان شيء من أمره ، لم يفضلك على نفسه ولم يخصك بنصحه .

٥- أن لا يكون المستشار حاسداً ، فإن الحسد يبعث أهل الصحبة على البغضة وأهل الولاية على البعد والفرقة ، فحينئذ يتعمد ضررك بجميع الوجوه التي تقيها على نفسك ويكون داعياً إلى فساد رأيك .

ثم خاطب المؤلف المستشار بنصائح منها : " يا أيها المستشار : إنك مشارك في عقلك ومروءتك ، وموثوق بدينك وأمانتك ، فإن خنت في رأيك وقصرت من جهدك فقد انتفيت بقدرك من جميل خصالك ، ولا خير في العيش بعد ذلك . واعلم أنك إذا أشرت بالنصيحة ، قبلها منك العدو المبغض ، وإذا تكلمت بالهوى ، رده عليك الصديق المخلص ، واتبعت العدو مدحاً على صوابك ، وقطعتك الصديق لوماً ولم يعبأ بك ، فاحرص على شكر عدوك وصديقك ، باجتهادك في النصيحة وتحقيقك . وإذا أشرت برأي من الصواب فكان النجاح عقيبته ، فلا تكثرن من الافتخار برأيك . والاحتجاج على فساد رأي غيرك ، فإن ذلك من سيء الآداب ، وتقريع الأصحاب ، ومذموم الإعجاب ، واقتصر في ذلك على الصمت والتوقر والشكر لأصحابك بالتخشع أو بالتلطف ، فلا بد لهم أن يوجههم الإنصاف إلى شكرك ، أو يقودهم شاهد الحال إلى الاعتراف بحسن رأيك ، فتكون محبباً لأصحابك ، ومدوحاً بما أشرت لهم من صوابك) (٢٦) .

ثم اختتم المؤلف الحضرمي نصائحه للمشير له " بأن ليس عليه القول ضربه لازم، وأن الترك لرأيه وأخذ الشورى من غيره ليس قدحا في فضله . أيضا قبوله رأي غيره الصائب على رأيه الذي جانبه الصواب ليس نقصا في حقه، أو تقليلا من قدره . فيجب أن يجاهد نفسه من أن يكره المستشار على العدول عن رأيه الصائب وتزيين رأيه غير الصائب، فهذه ليست من الأخلاق الفاضلة إضافة إلى أنها تضره في المدى القريب والبعيد) وقال في النهاية مخاطبا طالب الاستشارة: " إن أشار عليك أحد برأي أفضى منه إلى الغلط، وزلّ به عن الصواب فلا تأخذ بتأنيبه وتوبيخه، فإن الآراء ربما خفيت وجوهها وغابت أسبابها وليس كل الرأي مقطوعا على صوابه، بل الآراء فيها ما هو مبني على غالب الظن، مدرك صوابه بالوهم، فإذا لمته على غلظه، مع صحيح قصده، أدبته أدبك وجازيته بالقبيح على مجاملتك، وقطعت غيره من النصاح عن نصحك، فعلى هذه الأمور فقس، تصب في الاستشارة إن شاء الله تعالى " (٢٧).

المشورة والنصيحة والرأي في حياة المسؤول الإداري المسلم المعاصر:

إن كل الدلائل والإشارات المتعلقة بالشورى في النظام الإسلامي تدل على أن الشريعة الإسلامية توجب على الإمام أو القائد أو رئيس الدولة، الشورى . وتوجب عليه أيضا الرضوخ لرأي الجمهور والحكم مطلقا بالرأي الذي يجتمعون عليه، وذلك لأن الأمة لا يمكن أن تجمع على خطأ . فلو كان الإمام أو القائد أو الرئيس غير ملزم لإبرأيه لكان هذا مدعاة إلى الدكتاتورية والتسلط والقهر، وإلغاء لرأي الأمة، وإتلافا لإجماعها وهي معصومة من الخطأ كما تقرر في الأصول، والأمير غير معصوم من الخطأ، فكيف يحكم غير المعصوم على حكم المعصوم؟

إضافة إلى ذلك، فإن مبدأ الشورى لم يسبق أن اتخذته أمة إلزاماً لولي أمرها والتزاماً للجماعة كما اتخذته الأمة الإسلامية بنص القرآن كما ذكر الدكتور محمود بابلي في كتابه (الشورى في الإسلام) (٢٨).

وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة، كلاماً ينطبق على المسؤول الإداري المعاصر فقال بأنه يجب على ولاة الأمر أن يشجعوا القول المخالف، كما يريدون القول الموافق إذا لم يكن عماد الأمر الهوى المتبع، فإنه لا يقتل الشورى والنصح والآراء القويمة إلا الرغبة في الموافقة والتملل من المخالفة، فإن المخالف يأتي الحاكم بجديد من الفكر فيكون مرشداً، والموافق يأتيه بما عنده وما ليس بجديد عليه فهو ليس فيه صوتاً يرجع إليه صدهاء. فلو أبدلنا بكلمتي ولاة الأمر والحاكم كلمة المسؤول الإداري؛ لانسحب القول على المسؤول الإداري المعاصر فيما يتعلق بموضوع الشورى.

لذا، فعندما يكون مبدأ الشورى مبدأ للأمة، ومحكوميتها، إداريتها وموظفيها، فإن هذه الأمة تكون متجهة للخير في جميع أمورها وتنعكس هذه النتيجة على أوضاعها تقدماً ورقياً. ولقد كان الخير في الأمة الإسلامية عندما كانت الشورى عامة فيهم وكانت النصيحة جهراً، فلما آلت إلى السرية والاختفاء فسد الناس. وما يهم المسؤول الإداري المسلم المعاصر هو أن يعلم أن حق الإنكار حق لكل مسلم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ (٢٩). وقوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيذان» (٣٠).

إن قام المسلم بذلك مع المسؤولين الإداريين فقد قام بواجبه على أكمل وجه. وبذلك تستقيم الأمور في المنشآت ويستقيم المسؤول الإداري لأنه

سيخاف الفضيحة والنقد العلني . وأما إذا آلت الأمور إلى السرية والمداراة والمجاملات فسدت النفوس والأخلاق، وحلت الموعظة، واستشرى الشر، ووجد الاستبداد والاعتداد بالرأي الفردي .

وتقع على المسؤول الإداري مسؤولية تنفيذ الشورى والنصيحة والرأي بالطريقة الملائمة له ولمنشأته . فمثلا، توجد لجان استشارية في بعض المؤسسات من مهامها البت والنظر في أمور كثيرة . وهناك بعض اللجان الاستشارية التي تضم بين أعضائها إضافة إلى المتخصصين في أمور الشركة أو المنشأة أفرادا آخرين متمكنين من الأمور الشرعية والقانونية، مهمتهم المصادقة على القرارات الرئيسة للمنشأة خاصة فيما يختص ويتعلق بأمر الشرع، مثل المعاملات الربوية وغيرها . كما يمكن للمسؤول الإداري الاستعانة بفتاوى المشايخ والعلماء الأفاضل فيما يتعلق بمهام أعماله، كي تكون جميع أعمال المنشأة التي ينتمي إليها أعمالا وفق الشريعة الإسلامية والعقيدة السمحاء .

وغني عن القول بأن المسؤول الإداري المسلم المعاصر سواء كان في القطاع العام أو الخاص ؛ يجب عليه معرفة قاعدة أساسية في الشورى وهي : أنه لا شورى فيما فيه نص واضح من قرآن أو سنة . ثانيا : يجب عليه معرفة أن الحكمة ضالة المؤمن ولا يهمه من أي وعاء خرجت . ثالثا : الاستشارة وخاصة استشارة أولي العلم والخبرة والتخصص مفيدة جدا، لأنها تضيف رأيا إلى رأيه فإن جرعة النصيحة مرة لا يقبلها إلا أولو العزم . ولقد صدق الشاعر حين قال :

الرأي كالليل مسودّ جوانبه والليل لا ينجلي إلا بإصباح
فأضمم مصابيح آراء الرجال إلى مصباح رأيك تزدد ضوء مصباح

وقد قيل قديما: (من أعطى المشورة لم يمنع الصواب).

وختاما، فإن على المسؤول الإداري المسلم المعاصر الاطلاع على هذه الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة المختارة والمنتقاة في هذا الباب، والعمل جادا على تطبيقها قدر الإمكان في محيط عمله وفي حياته الخاصة والعامية، فمشاورة من جرّب الأمور وخبرها كفيل بإعطائه من آرائهم ما قاموا عليه بالغلاء وهو يأخذه مجانا. أيضا، فقد قيل قديما (نصف رأيك مع أخيك فشاوره ليكمل لك الرأي).

وأخيرا، فإن على المسؤول الإداري المسلم المعاصر استخارة الله سبحانه وتعالى في كافة أموره والإصرار على الاستشارة وعدم الندم على نتائجها لما جاء في الأثر: (ماخاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد). كما ذكرنا سالفا.

الحكم والأمثال الواردة في باب

المثورة والنصيحة والرأي

أولاً: من القرآن الكريم:

- ١ - ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾ . (آل عمران : ١٥٩)
- ٢ - ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيماً﴾ . (النساء : ١١٤)
- ٣ - ﴿وقاسمها إني لكما لمن النصحين﴾ . (الأعراف : ٢١)
- ٤ - ﴿أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم وأعلم من الله ما لا تعلمون﴾ . (الأعراف : ٦٢)
- ٥ - ﴿أبلغكم رسالات ربي وأنا لكم ناصح أمين﴾ (الأعراف : ٦٨)
- ٦ - ﴿فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين﴾ . (الأعراف : ٩٣)
- ٧ - ﴿فتولى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين﴾ . (الأعراف : ٩٣)
- ٨ - ﴿ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم وأن الله علام الغيوب﴾ . (التوبة : ٧٨)

٩ - ﴿ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم﴾ . (التوبة : ٩١)

١٠ - ﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم وإليه ترجعون﴾ . (هود : ٣٤)

١١ - ﴿قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف وإننا له لناصحون﴾ . (يوسف : ١١)

١٢ - ﴿قضى الأمر الذي فيه تستفتيان﴾ . (يوسف : ٤١)

١٣ - النجوى هي المشاورة والمسارة، وقد وصفها القرآن الكريم في مواقف عدة، فأولاد يعقوب حين يئسوا من العزيز ﴿فلما استياسوا منه خلصوا نجيا﴾ أي يتناجون ويتشاورون سرا. (يوسف : ٨٠)

١٤ - ﴿فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون﴾ . (النحل : ٤٣)

١٥ - ﴿نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى إذ يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا﴾ . (الإسراء : ٤٧)

١٦ - ﴿فتنازعوا أمرهم بينهم وأسرروا النجوى﴾ . (طه : ٦٢)

١٧ - ﴿لا هية قلوبهم وأسرروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾ . (الأنبياء : ٣)

١٨ - ﴿قالت يا أيها الملؤأفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون﴾ (النمل : ٣٢)

١٩ - ﴿قالو نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين﴾ (النمل : ٣٣)

- ٢٠ - ﴿وجاء رجل من أقصا المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين﴾ . (القصص : ٢٠)
- ٢١ - ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى الله لهم البشرى فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب﴾ . (الزمر : ١٧ ، ١٨)
- ٢٢ - ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين﴾ . (الزخرف : ٦٧)
- ٢٣ - ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾ . (الشورى : ٣٨)
- ٢٤ - ﴿وأتمروا بينكم بمعروف﴾ . (الطلاق : ٦)
- ٢٥ - ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي إليه تحشرون﴾ . (المجادلة : ٩)
- ٢٦ - ﴿إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئا إلا بإذن الله وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾ . (المجادلة : ١٠)

ثانياً: من الحديث النبوي الشريف:

- ١ - (استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك).
رواه أحمد والطبراني وأبو يعلى وأبو نعيم (انظر صحيح الجامع ١-٢/٣٢١ برقم ١٥٩ أيضاً المشكاة برقم ٢٧٧٤).
- ٢ - (إذا أراد الله بالأمر خيراً جعل له وزيراً صدقاً، وإن نسي ذكره، وإن ذكر أعانته، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزيراً سوءاً، وإن نسي لم يذكره، وإن ذكر لم يعنه).
رواه أبو داود في الخراج والإمارة برقم ٢٩٣٢ باب صنع الوزير. والنسائي ٧/١٥٩ في البيعة باب وزير الإمام وإسناده صحيح (انظر جامع الأصول ٤/٧٣ حديث رقم ٢٠٥٨).
- ٣ - (حق المسلم إذا استنصحه أن ينصحه).
جزء من حديث صحيح لمسلم، وقد رواه البخاري وأبو داود والترمذي بنحوه (انظر جامع الأصول ٦/٥٢٧ برقم ٤٧٣٣).
- ٤ - (المستشار مؤتمن).
صحيح الجامع الصغير جزء ٥ - ٦/١٦ برقم ٦٥٧٦ - أيضاً انظر المقاصد الحسنة صفحة ١٧٣ برقم ٩٣٨).
- ٥ - (مابعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، والمعصوم من عصم الله).
رواه البخاري والنسائي وهو حسن في البيعة باب بطانة الإمام ٧/١٥٨ (انظر جامع الأصول جزء ٤ صفحة ٧٤ رقم ٢٠٥٩ ورقم ٢٠٦٠).

٦ - (مامن أمير إلا وله بطانتان من أهله ، بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر ، وبطانة لاتألوه خبالا ، فمن وقى شرها فقد وقى ، وهو من التي تغلب عليه منهما) .

(انظر صحيح الجامع الصغير ٥ - ٦ / ١٦١ رقم ٥٥٧٠ والأحاديث الصحيحة رقم ٢٢٧٠)

٧ - (مامن أمير يلي أمر المسلمين ، ثم لا يجهد لهم وينصح ، إلا لم يدخل معهم الجنة) .

رواه مسلم عن معقل بن يسار (انظر صحيح الجامع الصغير ٥ - ٦ / ١٦١ حديث رقم ٥٥٧٣) .

٨ - عن أبي رقية بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (الدين النصيحة) قالوا : لمن يارسول الله ؟ قال : (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) .

رواه الخمسة (انظر صحيح الجامع الصغير ٣ - ٤ / ١٥٢ رقم ٣٤١١ ، والإرواء رقم ٢٥٠) .

٩ - (أنتم أعلم بأمر دنياكم) .

رواه مسلم في الفضائل جزء من حديث صحيح (انظر جامع الأصول جزء ١١ صفحة ٧٦٤ حديث رقم ٩٤٦٢) .

١٠ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله (إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس من أجل أن ذلك يحزنه) .

متفق عليه . (انظر تيسير العلي القدير ٤ / ٣٢٣) .

١١ - (قال ابن عمر رضي الله عنهما: (مانزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر، إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر).
رواه الترمذي بسند صحيح.

ملحوظة: هناك حوالي ١٢٨ حكمة ومثلاً من الأدب العربي والأدب العالمي تتعلق بموضوع هذا الفصل. وخشية الإطالة لم نثبتها هنا. فليرجع من له اهتمام بذلك إلى المصدر ص ص ٤٠٣ - ٤١٥.

الهوامش

- ١ - عدنان النحوي، ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية. الدمام، مكتبة الإصلاح، ١٤٠٠ هـ. ص ص ٥٥-٦٥.
- ٢ - المصدر نفسه، ص ٨٠.
- ٣ - نواف كنعان، " صنع القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق "، ط ١، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.
- ٤ - إبراهيم درويش، الإدارة العامة (، ط ٣) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.
- ٥ - سيد قطب، " في ظلال القرآن "، ٨ مجلدات، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٧، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م، ص ص ١١٦-١٢٤.
- ٦ - المصدر نفسه، ص ص ١٢٠-١٢١.
- ٧ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٦٢.
- ٨ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٦٨.
- ٩ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٧٩.
- ١٠ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٩٣.
- ١١ - القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٣٤.
- ١٢ - القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٢٠.
- ١٣ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٢١.
- ١٤ - القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ١١.
- ١٥ - النحوي، مصدر سابق.
- ١٦ - رواه الخمسة.
- ١٧ - رواه الطبراني في الأوسط.
- ١٨ - رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.
- ١٩ - رواه الترمذي بسند حسن.
- ٢٠ - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
- ٢١ - علي وناجي الطنطاوي، أخبار عمر. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣/١٩٨٣ م.
- ٢٢ - النحوي، مصدر سابق.

- ٢٣- رواه الترمذي .
- ٢٤- الطنطاوي ، مصدر سابق .
- ٢٥- أبوبكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي . كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة . تحقيق د . سامي النشار ، الدار البيضاء : دار الثقافة ١٤٠١ / ١٩٨١ .
- ٢٦- المصدر نفسه .
- ٢٧- المصدر نفسه .
- ٢٨- محود بابللي ، الشورى في الإسلام .
- ٢٩- القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .
- ٣٠- رواه مسلم وأورده النووي في الأربعين النووية .